

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### تفنيد دلائل الأشاعرة

لقد برهن الأشعري تجاه الكلام النفسي بأن إصدار الأمر يتقوّم بوجود أسبابه كسببية الطلب أو الإرادة في النفس، بينما الأمر الامتحاني معزى عن الطلب والإرادة فيتعلقان بالأمر الامتحاني أساساً، وبالتالي تخرج بأن في النفس عنصراً ثالثاً مكتوماً يُكونُ الأمر الامتحاني فسبيلاً بالكلام النفسي.

وقد تصدّا لهم السيد البروجردي بأن إرادة المصلحة قد تعلقت بمقدمات الأمر الامتحاني لا بنفس الفعل كما في الأمر الحقيقي، إذن الأوامر لا تتعري عن المصالح، وأمامك نصُّ بياناته:

ونجيب عن هذا الاستدلال بأن المنشأ للأوامر مطلقاً هو الإرادة، غاية الأمر أن المنشأ للأوامر الجدية إرادة نفس المأمور به، و المنشأ للأوامر الامتحانية إرادة إثبات مقدماته بقصد التوصل بها إلى المأمور به.

تفصيل ذلك: أن المقاصد التي تدعو المولى إلى الأمر مختلفة: فبعضها مما يحصل بإيجاد العبد نفس المأمور به، مثاله جميع المقاصد والغايات المنظورة من الأوامر الجدية، وبعضها مما يحصل بإيجاد المكلف مقدمات المأمور به، بقصد التوصل بها إلى المأمور به، بحيث لا دخالة لنفس المأمور به في ترتيب الغاية المطلوبة أصلاً.

بل كل ما يحصل بفعل المأمور به مع مقدماته بقصد التوصل، يحصل بصرف فعل المقدمات بقصد التوصل أيضاً، مثال ذلك أمره تعالى إبراهيم عليه السلام بذبح ولده، فإن المقصود من هذا الأمر لم يكن إلا وصول إبراهيم عليه السلام إلى الكلمات النفسانية و مرتبة كمال التسليم و الانقياد لرب الأرباب بإيثاره رضاهية ربه على محبة الولد، و هذه الكلمات النفسانية كانت تحصل له بصرف إثباته مقدمات الذبح بقصد التوصل بها إلى نفس الذبح، بحيث كان وقوع نفس الذبح خارجاً و عدم وقوعه متساوين في ذلك. (فسوء ذبح الصبي أم لا فقد تحقق الأمر الامتحاني)

وفي القسم الأول، يكون منشأ الأمر إرادة نفس الفعل، و في القسم الثاني منشأه إرادة إثبات المقدمات بقصد التوصل، و الأمر بالفعل إنما هو بداعي حصول هذا القصد في نفس العبد، و إلا فال فعل لا دخالة له في حصول الغاية أصلاً، فالذي أراد الله تعالى من إبراهيم عليه السلام هو نفس إثبات مقدمات الذبح بقصد التوصل بها إليه، فلما أوجدها نزل في حقه (قد صدقت الرؤيا) فتأمل! و إنما نعتقد بأن إجابتة مثالياً تماماً إذ الأشعري قد استنكر أساساً الإرادة في الأمر الامتحاني بينما السيد البروجردي قد سجل له الإرادة في مقدمات الأمر الامتحاني لكي يتوصّل العبد إلى مطلوب الأمر، و أما في قصة إبراهيم عليه السلام فقد عبر القرآن الكريم قائلاً: يا أبٌت افعَلْ ما تُؤْمِرُ. مما يدلّ على توفر الإرادة الإلهية في هذا الأمر الامتحاني، ولا مشاححة في الأمثلة فإن كلّ شخصٍ عرفنيًّا لو شاء أن يختبر أحداً لحدثَ له إرادة في نفس إصدار الأمر لا في المأمور به.

### الإجابة الصارمة للسيد الخميني

و الجواب عنه: أمّا في الأوامر الامتحانية و الإعذارية فينا (البشر) فالمبداً (إصدار كل أمر) هو الإرادة.

بيانه: أن كل فعل اختياري صدر منا مسبوق بالتصور و التصديق بالفائدة بنحو 1. فإن كان (الفعل) موافقاً لتمايلات النفس و مشتهياتها، تُشتق إليه و بحسب اختلاف مراتب الملاعنة يشتَّد الاشتياق إليه، ثم بعد الاشتياق قد تختاره و تصطف فيه فتعزّم على إثباته و تهم إليه فتحرّك الأعضاء التي تحت سلطانها نحوه فتتأتى به. 2. وإن لم يكن ملائماً لمُشتههاها لكن العقل يرى أصلحية تحققه و إثباته يحكم - على رغم مشتهيات النفس - بإثباته، فتحتار النفس وجوده و تعزم عليه و تهم و تحرّك الأعضاء (فتوجّد إرادة

أيضاً) كشرب الدواء النافع (المر) و قطع اليد الفاسدة، فإن العقل يحمل النفس على الشرب و القطع مع كمال كراحتها (بلا اشتياق إلى العمل إلا أن العقل يُجبرُ النفس على امتنال ذاك المكرور النافع) فما في كلام القوم -من أن الإرادة هو الاشتياق الأكيد أو أن الاشتياق من مقدماتها- ليس على ما يَنْبغي (بل ثمة إرادة بلا اشتياقٍ كشرب الدواء و قطع اليد فرغم الكراهة ولكن المكْلَفَ يُنْجِزُ العمل، إذن في الامتحانيات تَتَوَفَّ الإرادة بلا شوقٍ للفعل فلا يرد إشكالُ الأشعرى بأنه لا إرادة في الامتحانيات) بل ليس التصديق بالفائدة أيضاً من المقدمات الاحتمانية (فربما عملَ عملاً بلا تصديق بالفائدة أصلًا فتتحققُ الفائدة عشوائياً) و لا يسع المقام تفصيل ذلك. (فإِرَادَةٌ لِيُسْتَ بِمَعْنَى الْاشْتِيَاقِ الْمُؤَكَّدِ)

ثم إن الأوامر الصادرة من الإنسان من جملة أفعاله الاختيارية الصادرة منه بمبادِها، و الفرقُ بين الأوامر و النواهي الامتحانية و الإعذارية و بين غيرها (أي الأوامر الحقيقة) ليس في المبادي (المقدمات) و لا في معانِي الأوامر و النواهي (التحريك و الزجر) فإنها (امتحانية) بما هي أفعال اختيارية محتاجة إلى المبادي من التصور إلى تصميم العزم و تحريك عضلة اللسان، و الهيئة مستعملة في كلِّيهما استعمالاً إيجارياً؛ أي تكون مستعملة في البعث إلى المتعلق أو الزجر عنه، و إنما الفارق بينهما (الامتحانية و الحقيقة) بالدَّوْاعِي و الغَيَايَاتِ:

1. فالداعي للأوامر الغير الامتحانية (أي الحقيقة) و ما يكون باعثاً للأمر و غاية له هي الخاصية المدركة من المتعلقات (فالمصلحة في المطلوب)

2. فالداعي إلى الأمر بإثبات الماء للشرب هو الوصول إلى الخاصية المدركة، و أمّا الداعي إلى الأوامر الامتحانية و الإعذارية فهو امتحان العبد و اختباره أو إعذار نفسه.

فما ذهب إليه الأشعرى من أن المبدأ لها (الامتحانية) ليست الإرادة 1. إن كان مراده إرادة الفعل الصادر من المأمور (المكْلَف) فهو صحيح لكن في الأوامر الغير الامتحانية أيضاً لا تتعلق الإرادة بالفعل الصادر من المأمور، لأنَّ فعل الغير ليس متعلقاً لإرادته 2. وإن كان مراده إرادة بعث الغير إلى الفعل فهي حاصلة في الأوامر الامتحانية و الإعذارية أيضاً، إلا أن الدواعي مختلفة فيها و في غيرها (فالله أراد الذبح و لكنَّ غايته لم يكن وجودَ الملك في نفس الفعل) كما أنَّ الدواعي في مطلق الأوامر مختلفة (إذن فالمازق بينهما هو الغرض) وبالجملة: ما هو فعل اختياري للأمر هو الأمر الصادر منه و هو مسبوق بالمبادي الاختيارية سواء فيه الأوامر الامتحانية و غيرها. هذا كله في الأوامر الصادرة من المولى العَرَفَةِ.

و أمّا الأوامر و النواهي الإلهية مما أوحى الله إلى الأنبياء، فهي ليست كالأوامر الصادرة منَّا في كيفية الصدور (من التصور و التصديق و الشوق و تحريك العضلات) و لا في المعلَّية بالأغراض و الدواعي (فكلَّ أغراضِه تعود إلى حبِّ نفسه رغم أنها تعود إلى العباد قهراً أيضاً) لأنَّ الغايات و الأغراض و الدواعي كلُّها مؤثرات في الفاعل و يصير هو (الفاعل) تحت تأثيرها و هو غير معقول في المبادي العالية الروحانية فضلاً عن مبدأ المبادي جلت عظمته (فالنوع المتعدد بين الفاعل و الغاية بالنسبة لله مستحيل) لاستلزماته للقوة التي حاملها الهيولي، و ترکب الذات من الهيولي و الصورة و القوة و الفعل و النقص و الكمال و هو عين الإمكان و الافتقار تعالى عنه، فما هو المعروف بينهم (المتكلمين) «أنَّه تعالى يفعل للنفع العائد إلى العباد» مشترك في الفساد و الامتناع مع فعله للنفع العائد إليه.

و لا يلزم مما ذكرنا، أن يكونَ فعله لا لغرضٍ و غايةٍ فيكونَ عبثاً؛ لأنَّ الغايةَ في فعله - و هو النظام الأتمُ التابع للنظام الربَّاني - هو ذاتُه تعالى، و الفاعلُ و الغايةُ فيه تعالى واحد لا يُمْكِن اختلافهما، لا بمعنى كونه تعالى تحت تأثير ذاتِه في فعله (فلا تعود الأغراضُ إليه تعالى إذ لا يقعُ ذاتُه تحت تأثيرِ فعله) فإنه أيضاً مستحيل لوجوه، بل بمعنى أنَّ حبَّ ذاتِه مستلزمٌ لحبِّ آثاره استجراً و تبعاً (لحبِّ الذات) لا استقلالاً و استبداداً، فعلمُه بذاته علَّم بما عداه في مرتبة ذاته (بالعلم الحضوري قد توفر لدى الله تعالى) و علَّة لعلمه بما عداه في مرآة النفصيل، و حبَّه بذاته كذلك (حب بالآثار) و إرادته المتعلقة بالأشياء على وجه منزَّه عن وصمة التغيير و التصرُّم لأجل محبوبية ذاته و كونها مرضية، لا محبوبية الأشياء و كونها مرضية استقلالاً، و إلى ذلك أشار الحديث القدسي المعروف: «كُنْتُ كُنْزًا مخفيًا فأحبيتُ أن أعرف فخَلَقْتُ الْخَلْقَ لِكِي أعرَفَ» (وفقاً للآية الكريمة: وما خلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ) فَحُبُّ ظهور الذات و معروفيتها حبُّ الذات لا الأشياء.

إذن إن الله سبحانه غنيٌ عن الداعي و الغرض بل الفاعلُ و الغايةُ بالنسبة إلى الله تعالى مُوحَّدٌ إذ كلُّ أفعاله تَصُدُّ لغايةِ نفسه المقدسة، ثمَّ قد استنتاجَ السيدُ الخمينيُّ قائلاً:

فتحصلَّ مما ذكرنا وهن تمسّكُ الأشعري لإثبات مطلوبه بالأوامر الامتحانية؛ فإنه مع ما عرفت بطلانه لو فرض كلام نفسي و طلب نفسي لنا فيها، لا يمكن تصوّره (الكلام النفسي) في ذات القيّوم الواجب جلّ و علا، و هل هذا إلّا قياس الحقّ بالخلق، و التراب و ربّ الأرباب، و لعلَّ النملةَ ترى أنَّ لِلله تعالي زَيَّانِيَّتين (قرنين) . (فالكلام النفسي بالنسبة إلى الله سبحانه لا يتفرّع على المبادى لأنها مستحيلةٌ تجاه الله) كما اتّضح وهن كلام المحقّ الخراساني رحمه الله من أنه ليس في الأوامر الامتحانية إرادةٌ حقيقةٌ و لا طلب حقيقيٌ بل فيها (الامتحانية) إرادةٌ إنسانية و طلب إنسائي؛ فإنه- مضافاً إلى ما عرفت (تتوافر إرادةٌ حقيقةٌ في الأمر الامتحاني ولكنها تختلف عن الغرض و المطلوبية في نفس الفعل) - يرد عليه أنه لا معنى محصلٌ للإرادة الإنسانية، بل لا معنى للوجود الإنساني و الاعتباري للحقائق المتحقّقة كالسماء و الأرض و الإنسان. نعم، يعبر العقلاه أموراً لا حقيقة لها لميسس الحاجة إليها كالزوجية و الملكية و سائر الاعتباريات، فليس للإرادة و الطلب فردٌ حقيقيٌ و فردٌ إنسائي.

إذن فمستخلصُ مقالةِ السيدِ الخميني هو أنَّ الأوامر الإنسانية بأسريها تَتَمَّتُ بالإرادة فبالنسبة إلى البشر لا يختلفُ مبادئها - و أسبابُها - سواءً في الأمر الحقيقى أو الامتحانى، وإنما الاختلاف في الغرض، بينما الله سبحانه قد اتحدَّت أغراضه مع مبادئ الأمر بلا تفكيرٍ بينهما، إذن فكائِفُ أفعالِ الله سبحانه تَثُولُ إلى حبِّ نفسه رغمَ أنَّ فوائدَها تُجَدِّي للعبادِ أيضاً بصورةٍ فهريَّة، فوفقاً لهذا المنوال، لا تُعدُّ قضيَّةُ إبراهيم عليه السلام امتحانيةٌ بل هي حقيقةٌ لغايةِ حبِّ نفسه تعالى لا لكي يتكاملَ النبيُّ إبراهيم. ونلاحظُ عليه بأنَّه في النهاية لم يُفسِّر لنا حقيقةَ الأوامر الامتحانية الإلهية، بل حولها إلى الأوامر الحقيقة، بينما الحقُّ أنَّ الأوامر تَمتازُ عن بعضها البعض عرفيًّا فلا يُتاحُ له أن يُعَيِّد كافَةَ الأوامر إلى حبِّ النفس حتى الأوامر الامتحانية، إذ العقلاه يُخَاصِّمُونَ هذه النظريَّة.